الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/38/592
S/16164
18 November 1983

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٦٩ من جدول الأعمال
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣
وموجهة الى الأمين العام من المندوب الدائم
للأردن لدى الأمم المتحدة

أبعث لسعادتكم بآخر المعلومات حول نشاط اسرائيل الاستيطاني خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ في الاراضي العربية المحتلة. ويتضمن هذا النشاط، الذي يأتي مخالفا لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال العسكري، وخاصة اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، مصادرة الأراضي العربية لاقامة مستوطنات جديدة.

انني لست بحاجة الى تأكيد خطورة استمرار مثل هذه السياسة على الأمن والسلم وعلى احتمالات السلم في المنطقة.

وأغتنم هذه الفرصة لأطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٦٩ من جدول الاعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله صلاح
المندوب الدائم

مرفـــق

الاستيطـان الاسرائيلـي

نسبت صحيفة الجيروسالم بوست الاسرائيلية الصادرة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ الى ميرون بنفنستي ، نائب رئيس بلدية القدس المحتلة السابق ، قوله أن الدعوة لتجميد اقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة ، من أجل تمهيد الطريق لمفاوضات اقامة حكومة وحدة وطنية في اسرائيل ، هي مجرد " خداع " .

وأوضح أن ٤٠ في المائة من الأراضي (٢ ١٥٠ ٠٠٠ دونم) في الضفة الغربية جاهزة للاستخدام الاسرائيلي وتم وضع اليد عليها من خلال المصادرة لأغراض عسكرية أو باعلان انها أراضي دولة أو بمنع المواطنين العرب من اقامة انشاءات عليها . ومن أصل هذه الأراضي ، استولى الجيش على ٥٠ في المائة لاستخدامها كمناطق للتدريب أو لاختبار مدى المدفعية (معظمها في وادي الأردن) و ١٤٠ ألف دونم خصصت للاستيطان اليهودي و ١٥٠ ألف دونم للمراعي والاحراج و ٣٤٠ ألف دونم خصصت للبيئة الطبيعية و ١٢٠ ألف دونم للزراعة الاسرائيلية و ١٥٠ ألف دونم للصناعة و ٤٠ ألف دونم للطرق . ويقول بنفنستي أنه طبقا لمنهاج التخطيط الحكومي الاسرائيلي الذي يقضي بتوفير دونم (١ ٠٠٠ متر مربع) من الأراضي لكل عائلتين (معدل عدد أفراد العائلة ٤٫٢ شخص) فانه يتوفر لدى الحكومة الاسرائيلية من الأراضي ما يكفي لتوطين نصف مليون شخص .

وهناك أيضا حوالي ثلث أراضي قطاع غزة المحتل يمكن استخدامها لأغراض الاستيطان اليهودي . واذا تم الاتفاق التوفيقي بين الأحزاب الاسرائيلية على عدم اقامة مستوطنات يهودية جديدة خارج النطاق المعد والمخطط سلفا فان هناك من الأراضي ما يكفي لتوطين ٢٠٠ ألف شخص في الضفة الغربية .

وعلى غرار ما تتبع الحكومة الاسرائيلية ومخطط الوكالة اليهودية ، يقسم بنفنستي الضفة الغربية عموديا الى ثلاث مناطق فبينما ستخصص معظم أراضي وادي الأردن لخدمة الجيش الاسرائيلي كمنطقة تدريب ، تبقى الناحية الديموغرافية الاسرائيلية هناك غير مهمة .

ويتطابق القطاع الأوسط مع خارطة عصابة " غوش ايمونيم " الاستيطانية الممتدة على طول سلسلة جبال الضفة الغربية . ومعظم الاستيطان في هذه المنطقة يعتبر الى حد كبير ايديولوجيا .

ويعرب بنفنستي عن شكوكه حول ما اذا كانت الحكومة الاسرائيلية قادرة فعلا على نقل ١٠٠ ألف يهودي للاستيطان في الضفة الغربية بحلول عام ١٩٨٦ ، لكنه يقول انه يمكنها ، بالتأكيد عمل ذلك ، بحلول عام ١٩٩١ . ويؤكد أن مثل هذه الخطوة ستتم في محيط القدس الكبرى وتل أبيب الكبرى .

ولاحظ أن هذه الخطوة ستودي الى خلق منطقتين مدنيتين مشحونتين لأن سكانهما سيعيشون في منطقتين متجاورتين لكن تحت أنظمة منفصلة لكن غير متكافئة .

ولاحظ أيضا بأنه بعد منطقة تل أبيب الى منطقة نابلس ومستوطنات غربي نابلس ، يمكن أن يشمل هذا ١٠٠ ألف مواطن عربي يعيشون في المناطق التي تقع بين المستوطنات وبتوسيع منطقة القدس فان الأغلبية اليهودية ، يمكن في واقع الأمر ، أن تتراجع بنسبة مئوية لا بأس بها بحلول عام ١٩٩١ .

وقال بنفنستي ، نائب رئيس بلدية القدس المحتلة سابقا ، وحتى تاريخنا هذا انفقت الحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية ١ر٥ مليار دولار في الضفة الغربية (استثناء الاستثمارات العسكرية) ويشمل هذا ٧٠٠ مليون دولار لأغراض الاسكان و ٧٥ مليون دولار للطرق (٢٠٠ ألف دولار للكيلو متر الواحد) .

وأضاف يقول أنه من أجل الوصول الى هدف ١٠٠ ألف يهودي فان على الحكومة الاسرائيلية ان تنفق ٢ر٥ مليار دولار أخرى . واذا كان لا بد من اتمام هذه الخطوة بحلول عام ١٩٨٦ ، فان الأمر يتطلب استثمار ٣٧٥ مليون دولار سنويا ، وهو ما يشكل ضعف المعدل الحكومي الحالي للانفاق ، ولكن اذا كان الهدف هو عام ١٩٩١ فان معدل الانفاق سينخفض الى ٢٠٠ مليون دولار سنويا ويصبح أكثر قابلية للتنفيذ .

وزير شؤون الأرض المحتلة
حسن ابراهيم

- - - - -